المحافظات الجنوبية.. أسبوع من الأحداث والشائعات والصفقات

رأي/ خاص

لم تهدأ رياح الجنوب المقلقة للسلطة، غير أن بوادر "صفقة ما" تلوح في الأفق. الأمر الذي سينعكس إن تحققت الصفقة وتم التوافق حولها، على التخفيف مستقبلاً من حدة الرياح الجنوبية المقلقلة للحكومة والمهتمين جراء تزايد أعمال الاحتجاجات في الجنوب والمطالبة بفك الارتباط عن الشمال.

وتباينت المعلومات حول وجود هدنة بين قيادات في الحراك الجنوبي ومسئولين في الدولة، دخلت فيها شخصيات مسئولة من أبناء الجنوب. وحددت مصادر مطلعة وجود هدنة زمنية قدرتها بـ"شهر" يبحث فيها الطرفان عن وسيلة حوار لحلحلة الإشكالية.

لقد زادت حدة الاحتجاجات في الأسبوع الفائت، ففي حين قتل وجرح العشرات في صدامات ببعض مناطق محافظات الضالع ولحج وأبين، تعرضت مصفحة لإطلاق نار قيل إن مصدرها منزل طارق الفضلي، الأمر الذي جعل محافظ أبين أحمد الميسري يصر على تطويق منزل الفضلي والعزم على قصفه لكن الأمر لم يتم بتوجيهات من رئيس الجمهورية، حسب مصادر مطلعة.

منتصف الأسبوع الفائت، قتلت القوات الأمنية في محافظة أبين على صالح اليافعي؛ الرجل الذي وصف بأنه من يمول أنصار الحراك بالسلاح، وأنه مقرب من طارق الفضلي ويسهم بشكل كبير في أعمال العنف والإرهاب في بعض مناطق المحافظات الجنوبية. وبعدها توالت الأنباء المؤكدة على وجود صفقات اتفاق بين الرئيس شخصياً والفضلي الأمر الذي يحقق من نبوءة وجود توافق مخفي بين الطرفين سيعلن حتماً بعد تصفية أكبر قدر ممكن ممن يطالبون بمطالب حقوقية في الجنوب.

في غضون ذلك، اعتقلت قوات الأمن في الأيام القليلة الماضية، العشرات من المحتجين في بعض مناطق المحافظات الثلاث، وجرت صدامات إثر منع قوات الأمن لمحتجين يطالبون بإطلاق سراح معتقلين على خلفية احتجاجات سابقة، الأمر الذي جعل المراقبين يصفون الوضع الأمني في تلك المناطق بأنه خارج نطاق السيطرة، ويدفع بالمسئولين الأمنيين في صنعاء للنزول وتتبع الأوضاع عن كثب. وإذ ترأس اللواء ركن مطهر رشاد المصري، وزير الداخلية، اجتماعاً للقيادات الأمنية بمحافظة أبين، ومحافظ المحافظة أحمد الميسري، لمناقشة الجوانب الأمنية بالمحافظة، قالت مصادر مطلعة إن الاجتماع ناقش الانفلات الأمني بالمحافظة، والتهدئة مع عناصر الحراك التي شهدتها المحافظة منذ منتصف الأسبوع قبل الماضي.

وزيرا الداخلية والدفاع قاموا بزيارة مفاجئة لمحافظة أبين عقب تطويق الأمن لمنزل طارق الفضلي، الثلاثاء الفائت، وانتقل صباح الخميس وزير الدفاع محمد ناصر أحمد إلى محافظة لحج، للوقوف أمام الأحداث التي تشهدها المحافظة. وكان وزير الداخلية أصدر قراراً يوم الأربعاء بتعيين العقيد عبد الرزاق محمد إسماعيل المروني مديراً لأمن محافظة أبين خلفاً للعميد حمود حسان الحارثي وجاءت إقالة الحارثي على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها المحافظة، وكان المروني يشغل منصب قائد شرطة النجدة بمحافظة أبين من أغسطس ٢٠٠٨م إلى مارس ٢٠١٠م.

وذكرت مصادر صحفية بأن الرئيس علي عبدالله صالح قد وافق على تعيين شقيق القيادي في الحراك الجنوبي طارق الفضلي لمنصب محافظ محافظة أبين. وقالت صحيفة القدس العربي اللندنية إنها علمت من مصدر مطلع أن هناك وعوداً من السلطة المركزية بتعيين شقيق الشيخ طارق الفضلي محافظا لمحافظة أبين، خلفا للمحافظ الحالي أحمد الميسري وهو القيادي في الحزب الحاكم. وأوضحت أن هذه الوعود ربما جاءت ضمن (صفقة سياسية) بين السلطة والفضلي لاحتواء الوضع الأمني المنهار في أبين والخروج بحلول مرضية للطرفين. وكانت وسائل إعلام رسمية شنت انتقادات لاذعة لمحافظ أبين الحالي المهندس أحمد الميسري بسبب حالة الانفلات الأمني الذي تعيشها المحافظة.

من جانبه، نفى طارق الفضلي أي تسوية بينة وبين الحكومة، مؤكداً تمسكه بمبادئه في "مواصلة النضال السلمي مع شعبه في الجنوب حتى آخر لحظه لتحقيق المصير". وقال الفضلي "إن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، لم يسلم من الإشاعات والتهم من إنه ساحر ومجنون، فما بالكم "أنا صاحب الشأن البسيط".

وفيما أشار بوجود تهدئه مع السلطة، تساءل الفضلي إن كان ذلك قد تم فلماذا يتم إغلاق كل وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أمام وسائل الإعلام للتواصل معي للحصول على الحقيقة من طرفي الخصوم؟ بدلاً من الترويج للهرج من اتجاه واحد يمتلك قوة السلاح والحرية ويحرمها الآخرين. وفقاً لموقع "نيوز يمن". مضيفاً "بالدبابة والمدفع والطيران يحتلون الأرض وبها يحاصرون حريتك من التحرك، وبقطع وسائل الإعلام يقطعوك عن الناس والعالم، وقال "من الغباء التعامل مع هذه المعطيات من أنها حقيقة من جانب واحد".

وكانت مصادر إعلامية أجنبية أكدت رفع عناصر طارق الفضلي، كل المظاهر الانفصالية التي كانت في أنحاء متفرقة من زنجبار في محافظة أبين جنوب اليمن، تطبيقاً لاتفاق بين الفضلي والحكومة اليمنية، بعد محاصرة منزله الثلاثاء الماضي. وقال مصدر مقرب من الفضلي لـ"رأي": إن "غالبية مؤيدي الفضلي تؤيد دخوله في حوار مع السلطات، والتوصل إلى هدوء يفضي إلى معالجة مظالم أبناء المحافظات الجنوبية، بحيث يشارك الفضلي شخصياً في لجنة خاصة لمعالجة أي مطالب قانونية للمواطنين في الجنوب، وتكون الأولوية للوظائف ومشاكل الأراضي، وزيادة المشاريع للمحافظات". وتابع: إن "السلطات أكدت للفضلي أن من المحال تنفيذ أي مشاريع في ظل الاختلال الأمني، خصوصاً أن الدول المانحة أكدت دعم نسبة كبيرة من المشاريع للمحافظات الجنوبية».

وكانت مصادر حكومية أكدت أن السلطات عازمة على إنهاء أي مظاهر مسلحة في الجنوب مهما كلفها ذلك من خسائر، كون إرساء الأمن هو السبيل إلى تنفيذ تنمية واسعة، وأنه تم التفاهم المبدئي مع الفضلي للسلم، والحوار تحت سقف الوحدة ومن دونها لن يكون هناك حوار".

في السياق ذاته، ذكرت مصادر مطلعة أن لجنة معالجة ملف محافظة الضالع برئاسة الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية ستباشر عملها خلال اليومين المقبلين.

ونقل سبتمبر نت عن عضو اللجنة عبد القادر علي هلال أن اللجنة أعدت برنامج عمل ووضعت جدولاً لعقد لقاءات مع الفعاليات الاجتماعية والشخصيات السياسية من المستقلين والحزبيين والكوادر القيادية من أبناء الضالع، وكذلك الجلوس مع المجلس المحلي بالمحافظة، وبحيث يتم استخلاص آرائهم ومقترحاتهم والسير في معالجة مختلف القضايا.

وأضاف هلال أن عمل اللجنة سيشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالحقوق الوظيفية وقضايا الأراضي والمنازل، بالإضافة إلى موضوع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة العسكرية وقضايا التنمية وبما من شأنه رفع وتيرة التنمية المحلية وبالذات تلك التي لها علاقة بتحسين الأوضاع المعيشية والحد من البطالة.

تتمات ●● تتمات

حزب الرابطة يؤكد

مشروعاً لتقسيم الوحدات المحلية في البلاد إلى خمس وحدات وأمانتين، في إطار نظام الدولة المركبة، لكن لم تتم الاستجابة في ذلك الحين لهذا المشروع من أطراف العمل السياسي، وبالذات من منظومة الحكم، وحيث أن الأحداث تسارعت وتطورت وتفاقمت ففرضت متغيرات جديدة على الساحة المحلية تمثلت في تعالي نزعات الانفصال، وتعمق الانشطار في النفوس، وتنامي الكراهية، وحتى نمنع مزيداً من الانزلاق في مهاوي التردي والتوتر والتمزق، ونحقق ما نستهدفه من نجاح في صيانة وطن موحد أرضاً وإنساناً، بعيداً عن مهالك الفتن والصراعات والتشظيات، فإننا نرى أن ما جاء في مبادرتنا المعلنة في ٨يونيو ٢٠٠٩ هو الأساس لبناء الدولة الحديثة القائمة على المواطنة السوية الاندماجية، والمخرج الوحيد من الأزمات، والجاذب للأمن والاستقرار والدعم الدولي والإقليمي الحقيقي، وأن نظام الدولة المركبة الفيدرالية الذي حملته المبادرة سيكون الأكثر قبولاً وترسيخاً وديمومة وسهولة في التنفيذ والأقل كلفة إن تم على الأساس التالي:

– أن تكون الدولة الفيدرالية من إقليمين أو ولايتين –شمال وجنوب.

– على أن يتم في إطار كل منهما تطبيق نظام حكم محلي كامل الصلاحيات للوحدات في إطار كل من إقليمي أو ولايتي الدولة.

– وبهذا نضمن لليمن استمرارية وحدته، في ظل دولة فيدرالية واحدة متماسكة، بدستور واحد، ومواطنة واحدة، ورئيس واحد، وعلم واحد، وجيش واحد، وسياسة خارجية واحدة.

وإننا إذ نعلن هذا لأبناء شعبنا ولكل المهتمين بمساعدة وطننا للخروج من أزماته، لنؤكد حرصنا الكامل على رفض أي ممارسات تثير الكراهية وتدفع للتشرذم، وننـاشد جميع الأطراف أن يتحملوا مسؤولياتهم للوقوف بشجاعة ومسؤولية مع هذا التوجه الصائب البعيد عن المزايدات والمناكفات والمعاندات التي أوصلت بلادنا إلى هذا الوضع المتفجر والخطير، الذي يشكل الاستمرار والتمادي فيه تصعيداً سيقود البلاد إلى مهاوي التمزق والانهيار، مؤكدين أننا سنظل نسعى دون كلل مع كل المخلصين الصادقين لتجنيب بلادنا هذا المآل المدمر والموحش والخطير.

وفي سياق مناقشاتها الجادة والمسؤولة لما تضطرم به البلاد عموماً والمحافظات الجنوبية تحديداً، وحالة الاشتباك والعنف وأجج الكراهية والضغائن والانقسامات، التي غدت مشهداً يومياً فاجعاً ومخضباً بالدماء حذرت اللجنة التنفيذية لحزب رابطة أبناء اليمن (رأي) من أن الإصرار على تكريس ماهو قائم ونافذ من سياسات وممارسات هدامة وعدم التحرك الجدي والملموس لتفعيل المواطنة السوية بمرتكزاتها الثلاثة سيعمق من أخاديد الإحن والتمزقات، وسيدفع جدار الكراهية والشحناء بين أبناء الوطن إلى مزيد من التطاول، وسيقود في النهاية إلى الإطاحة بالبلاد في جحيم التشرذم والعنف، داعية منظومة الحكم ومختلف تكوينات المنظومة السياسية لمباشرة الفعل الإنقاذي الجدي والجسور والمحقق للمواطنة السوية المرتكزة على العدالة في توزيع السلطة والثروة، والديمقراطية المجسدة للشراكة الفعلية وللتوازن في المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الوطن وفئاته، والتنمية الشاملة المستدامة، والتوجه السريع لإعادة هيكلة نظام الدولة من خلال اعتماد نظام الدولة المركبة/ الفيدرالية، على أساس إقليمين أو ولايتين تنضوي في إطار كل منهما وحدات حكم محلي بصلاحيات كاملة، مؤكدة أن ذاك هو السبيل الذي لابد من الانعطاف إليه للنجاة باليمن وأبنائها من مهالك الانهيار، ولوضع حد قاطع ومانع لكل مولدات التفكك والأحقاد والنزعات الجهوية والمناطقية والطائفية التي بلغت اليوم حدوداً تنذر بكل مالا يبقي لنا على وطن، ولا وحدة، ولا تماسك، ولا وئام.

وفق الله الجميع وهداهم إلى سبل الخير والصلاح والفلاح..والله المستعان

صادر عن:

اللجنة التنفيذية لحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)

صنعاء ٢٠ربيع أول ١٤٣١م – الموافق ٦مارس ٢٠١٠م

استمرار المظاهرات

شهد خروج مسيرات حاشدة، في محافظة لحج، وهي ترفع اليافطات الخضراء، وأعلام تشطيرية، وما ميز هذه المسيرات، هي الأعداد الكبيرة لطلبة المدارس، وهوالأمر الذي أثار أكثر من تساؤل، في حين اعتقلت أجهزة الأمن نجل وشقيق أمين عام المجلس المحلي علي حيدرة ماطر، وبحوزتهما منشورات تدعو إلى استمرار المظاهرات والمسيرات والعصيان المدني... إلا أنها سرعان ما أفرجت عنهما وقدمت لهما الاعتذار عن سوء الفهم والالتباس الذي أدى إلى اعتقالهما.. وقالت إدارة أمن لحج، إن اعتقال نجل وشقيق ماطر يأتي في إطار مهام وواجبات أفراد الأمن... ويُعد هذا الحدث تأكيداً على الخلافات العميقة بين المسئولين بالمحافظة والصراعات الدائرة بين مختلف صناع القرار هناك..

إحباط محاولة

وأكد التقرير أن ما تعانيه اليمن من أزمات داخلية أوجدت بيئة مواتية للقاعدة، مشيراً إلى أن الحكومة اليمنية تعاني من ضعف ملحوظ وعدم قدرة على بسط سيطرتها على مساحات واسعة من الدولة فضلاً عن عدم توافر الإمكانيات التي تمكن السلطات اليمنية من التعامل مع التهديدات الإرهابية.

وأضاف التقرير: أدت الأزمات الداخلية وحركات التمرد الداخلية – أبرزها الحرب مع الحوثيين – إلى مزيد من الإضعاف للحكومة اليمنية ومن ثم منعتها من توحيد جهودها لمواجهة تنظيم القاعدة.

وأشار التقرير إلى ندرة للموارد الطبيعية المتوافرة في اليمن وندرة المياه وازدياد معدلات الفقر، الأمر الذي يخلق ظروفًا وأوضاعًا اقتصاديةً متأزمة فيما تشهد اليمن أعلى معدل نمو سكاني على مستوى العالم ٣,٤ ٪ سنويًا مما يقيد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لكافة السكان.

وأكد التقرير أن تلك الأوضاع شكلت مجتمعة عوامل مساعدة لتنظيم القاعدة بشبه الجزيرة العربية لتوسيع دائرة تواجده باليمن وخاصة بعد الضربات المؤثرة التي تلقاها عناصره في السعودية وغيرها من الدول.

ونقل التقرير عن مراقبين تخوفهم تجاه هذه الأوضاع في اليمن خصوصا مع وجود معسكرات تابعة للتنظيم في مناطق منعزلة داخل اليمن تدار بواسطة معتقلين سابقين ومقاتلين قادمين من كل من العراق وأفغانستان وتقوم تلك المعسكرات بإعداد مواطنين أمريكيين هاجروا لليمن للزواج بسيدات يمنيات أو بعد اعتناقهم الإسلام في سجون أمريكية.

الصحافة اليمنية

وفي السياق ذاته عبرت عدد من المنظمات الحقوقية والإعلامية محلية وأجنبية عن تضامنها الكامل مع الصحفي محمد صادق العديني رئيس مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية، الذي تعرض لاعتداء من قبل مجهولين.

من جهة أخرى منعت الأجهزة الأمنية الصحفيين والناشطين من حضور جلسات محاكمة الصحافيين فؤاد راشد وصلاح السلدي. كما منعت أيضاً وفداً من منظمة العفو الدولية من حضور جلسة محاكمة الزميل محمد المقالح.

كما تعرض الزميل محمد الصهباني لاعتداء من قبل مجهولين في مديرية خدير بمحافظة تعز، واتهم الصهباني وكيل محافظة تعز محمد الشوافي، بالوقوف وراء حادثة الاعتداء على خلفية نشر تناول فيها فضائح فساد بمحافظة تعز.

وفي تطور لافت، طالبت قيادات السلطات المحلية في محافظات لحج، أبين، والضالع، في رسائل وقعها محافظو المحافظات المذكورة إلى رئيس مجلس الوزراء، طالبت بسرعة إغلاق مكتب الجزيرة في اليمن وعدم الترخيص لمراسليها بالعمل أو إرسال أية تقارير كاذبة ومسيئة حد تعبيرهم، وأضافوا أنها تفتقد للمصداقية والحيادية وتستهدف اليمن ووحدته الوطنية.